

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1998/WG.3/9
28 November 1998
ORIGINAL: ARABIC

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION
FOR WESTERN ASIA

3 DEC 1998

LIBRARY + DOCUMENT SECTION

المجلس

الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

اجتماع فريق خبراء حول آثار المؤتمرات العالمية

للأمم المتحدة على الإحصاءات الاجتماعية

١-٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨

بيروت

الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في لبنان : واقع وآفاق

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

إدارة الإحصاء المركزي

الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في لبنان (إدارة الإحصاء المركزي) : واقع وآفاق
(موجز)

أدت سنوات الحرب الطويلة إلى غياب أية مؤشرات اجتماعية مبنية على أسس صحيحة . مع استقرار الوضع في البلاد ظهرت حاجة ملحة للمعلومات الإحصائية لتقييم الظروف الاجتماعية ولتوجيه سياسات التنمية الاجتماعية أثار هذا الموضوع اهتمام المنظمات العالمية والسلطات التي عاودت تفعيل إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٤ .

باشرت هذه الإدارة أعمالها بالقيام بمسح شامل للمباني والمؤسسات لتشكيل قاعدة لسحب العينات بطريقة عشوائية ، ثم قامت عام ١٩٩٧ بدراسة للأوضاع المعيشية للأسر شملت عينة مؤلفة من ١٦٥٥٤ مسكناً ضمّ ١٦٨٦٤ أسرة تناولت تكوين الأسرة والنشاط الاقتصادي لأفراد الأسرة ونفقات الأسرة على السكن والصحة والتعليم والنقل وتناولت أيضاً مداخل الأسرة على أنواعها ورأي رب الأسرة حيال وضعهم المالي .

وكأي عمل إحصائي لم تخلو هذه الدراسة من الصعوبات إلا أنها سمحت بتقدير عدد السكان وزودتنا بكمية من المعلومات فأصبح من الممكن توفير قسم أكبر من المؤشرات المعتمدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة تتعلق بمشاكل الفقر والاندماج الاجتماعي وجزء من المؤشرات المتعلقة بالبطالة وحالة المرأة والرجل . لكنّ النقص يبقى حاصلًا خاصة في مجال إحصاءات السكان والتنمية التي تنتج عن دراسات ديموغرافية مطوّلة لم يتسنى لنا بعد القيام بها .

• كذلك لم يكن بالإمكان بعد إيجاد تعريف يحدّد الفرق بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري وبين القطاع النظامي وغير النظامي .

نأمل أن يركز هذا الاجتماع على ضرورة اعتماد تسميات ومفاهيم موحدة تسمح بالقيام بالمقارنات في البلد الواحد وبين الدول المختلفة .

الإحصاءات والمؤشرات الاجتماعية في لبنان (إدارة الإحصاء المركزي) : واقع وآفاق

أدت سنوات الحرب الطويلة التي عاشها لبنان إلى تغييرات جذرية في البنية الاجتماعية. إن كان من الممكن استنتاج وجهة هذه التغييرات إلا أن مدى عمقها بقي مجهولاً تماماً. فقد شهدت هذه السنتين شللاً كاملاً للنشاط الإحصائي على مختلف الأصعدة بسبب توقف أعمال إدارة الإحصاء المركزي التي كانت المنتج الأول للإحصاءات قبل الحرب وظهور أولويات أخرى في باقي الإدارات نتيجة الظروف الصعبة التي مرت فيها البلاد.

في ظل غياب أية مؤشرات أو إحصاءات دقيقة تعطي صورة عن واقع الظروف الاجتماعية عند نهاية الحرب وتوجه السياسات الإنمائية، برزت حاجة ماسة إلى مثل هذه المؤشرات واستحوذ هذا الموضوع على اهتمام مختلف الأطراف المحلية والمنظمات الدولية.

كانت أبرز الخطوات في هذا المجال إعادة تفعيل إدارة الإحصاء المركزي عام ١٩٩٤. وبالرغم من إمكاناتها المحدودة مادياً وبشرياً فقد باشرت هذه الإدارة بالإعداد لإجراء مسح شامل للمباني والمؤسسات قامت به بين العامين ١٩٩٥-١٩٩٧ لتشكيل قاعدة صحيحة وحديثة لسحب عينات لأي دراسة استقصائية تقوم بها.

تصدّرت الإحصاءات الاجتماعية أولويات الإدارة التي أجرت عام ١٩٩٧ دراستين، الأولى عن الأوضاع المعيشية للأسر وقد نشرت نتائجها في سلسلة "دراسات إحصائية" في شهري شباط وأب ١٩٩٨ والثانية عن ميزانية الأسرة يتوقع أن تنشر نتائجها في غضون أسابيع قليلة.

لقد شملت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر نواحي متعدّدة لحياة الأسرة والأفراد مما أعطى صورة واضحة عن الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر المعيشية في لبنان وسمح ببناء مجموعة مهمة من البيانات والمؤشرات الاجتماعية.

قبل أن نستعرض مجموعة المؤشرات الإحصائية التي اعتمدتها اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة و اللجنة الإحصائية لبلدان الاسكوا لنشير إلى ما أصبح متوفراً منها وما يمكن توفيره لاحقاً نبدأ بعرض منهجية وخصائص هذه الدراسة وأبرز النواحي التي تناولتها.

أولاً: منهجية وخصائص الدراسة

أتاح استكمال تعداد المباني والمؤسسات فرصة التفكير بالقيام باستقصاءات تكون مبنية على أسس علمية. إذ أن وجود قاعدة حديثة لسحب العينات هي شرط أساسي للقيام بسحب عينة بطريقة عشوائية وبالتالي تسمح باحتساب فسحة ثقة لكل نسبة أو رقم مقدّر. فكانت دراسة الأوضاع المعيشية للأسر أولى الاستقصاءات التي سحبت فيها العينة من هذه القاعدة التي تتألف من ١٠٠٢١,٠٠٠ مسكناً تغطي كل الأراضي اللبنانية من دون استثناء حتى داخل منطقة الشريط الحدودي.

يشمل حقل الاستقصاء مجموع المقيمين في لبنان أيًا كانت جنسيتهم ويستثنى اللبنانيون الذين غادروا بصورة نهائية أو لمدة تتجاوز السنة. كما أنه لا يشمل الأجانب المتواجدين على الأراضي اللبنانية بصورة مؤقتة كالسياح والعمال الموسمين ...

وقد حددت نسبة معاينة واحدة لكل الوحدات في القاعدة التي استثنى منها المساكن المصنفة ثانوية. وكان سحب العينة على درجة واحدة في المدن وعلى درجتين في باقي المناطق بشكل يعطي كل مسكن فرصة ٥٠/١ للورود في العينة.

تكوّنت العينة من ٢٠٤٣٢ مسكناً، استبعدت منها ٤٣٧٥ خلال عملية الاستقصاء لأسباب مختلفة: الرفض، الغياب المظول، مساكن شاغرة، مساكن تبين أنها ثانوية أو غير سكنية، مساكن مهدمة ... وقد تمت معالجة حالات الرفض بينما استبعد الباقي.

تشير إلى أنّ مسكناً واحداً يمكن أن يضم أكثر من أسرة حسب التعريف المعتمد ولكن هذا لم يطرأ إلا في حالات قليلة جداً، ولكن الوحدة الإحصائية المعتمدة هي الأسرة أي مجموع الأشخاص الذين يعيشون في منزل واحد ويتشاركون نفقات الغذاء.

نفذ الاستقصاء خلال شهري أيار وحزيران ١٩٩٧ وكانت أبرز أهدافه إعطاء صورة عن الظروف المعيشية للأسر ودراسة مختلف جوانب حياتهم الاقتصادية والاجتماعية كمرحلة أولى قبل الانتقال إلى مرحلة ثانية لبناء مؤشرات أكثر تخصصاً. لهذا السبب شملت الاستمارة مواضيع متعددة بحثت بالتفصيل كتكوين الأسرة والنشاط الاقتصادي لأفرادها العاملين والسكن وخصائصه والصحة بمختلف جوانبها والتعليم من حيث النوع والمصاريف والنقل والنفقات الأخرى كما درست مداخل الأسرة حسب مصادرها وأثير موضوع دين الأسرة وراي رب الأسرة بمدخولها.

وعند تحليل المعلومات وفي مختلف المواضيع تم اعتماد التصنيفات والمفاهيم الدولية سواء من حيث تصنيف المهن أو تعريف النشاطين اقتصادياً. كان الحرص كبيراً من هذه الناحية ليتسنى مقارنة المؤشرات الصادرة عن هذه الدراسة بما يصدر عن باقي الدول.

وتم إعداد معظم الجداول حسب الجنس لمقارنة حالة المرأة والرجل إلا أنه لم يتم التمييز في عرض النتائج بين المجتمع الحضري والمجتمع الريفي لأنّ العناصر التي تسمح بوضع تعريف يسمح بهذا الفصل لم تكن متوفرة بعد ويتم الآن دراسة المفاهيم التي يجب اعتمادها للقيام بمثل هذا الفصل.

وحتى الآن لم يتسنّ لنا فصل القطاع غير النظامي عن القطاع النظامي للأسباب عينها وبالرغم من هذه النواقص وبعض المشاكل الناتجة عن الامتناع عن التصريح عن عمل المرأة في الريف إلا أنّ المؤشرات التي تمّ التوصل إليها غطت قسماً من الحاجات الملحة إلى معلومات في مواضيع عدة نذكرها كما وردت في سلسلة دراسات إحصائية رقم ٩:

١- بنية السكان والخصائص الديموغرافية بما في ذلك تقدير عدد السكان ودراسة توزيع المقيمين حسب الجنسية وديمومة الإقامة، وتكوين الأسر وحجمها وهيكلية السكان حسب العمر والجنس ونسبة العزوبة ونسبة المتزوجين

- ٢ - الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، وأهم النواحي المحللة هي التعليم والامية و الحياة المهنية و العمل والبطالة و توزيع النشاط على القطاعات و معدل النشاط .
وقد درست الحياة المهنية في العدد رقم ١١ شهر آب ١٩٩٨ من سلسلة دراسات إحصائية الصادرة عن إدارة الإحصاء المركزي
- ٣- خصائص وأعباء المسكن
 - ٤- مشاكل النقل ونفقاته
 - ٥- التعليم والأقساط المدرسية
 - ٦- العناية الصحية ونفقاتها
 - ٧- الدخل ومصادره
 - ٨- توازن ميزانية الأسرة
 - ٩- ارتياح الأسر بالنسبة للدخل

وبذلك أمكن توفير ١١ مؤشراً من مجموع البيانات الاجتماعية الدنيا وأكثر من ٢٥ مؤشراً من باقي المؤشرات المهمة نستعرضها سوياً في ما يلي:

ثانياً: المؤشرات المعتمدة من اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة و اللجنة الإحصائية لبلدان الاسكوا

عموميات:

تقديرات السكان حسب نوع الجنس والعمر وعند الاقتضاء حسب المجموعة الإثنية	متوفر
--	-------

١- السكان والتنمية

العمر المتوقع لدى الولادة حسب نوع الجنس	غير متوفر
وفيات الرضع حسب نوع الجنس	غير متوفر
وفيات الأطفال حسب نوع الجنس	غير متوفر
وفيات الأمهات	غير متوفر
معدل انتشار وسائل منع الحمل	غير متوفر
متوسط عدد السنوات الدراسية التي أنجزها الفرد حسب الانتماء إلى الريف أو الحضر ونوع الجنس وإذا أمكن حسب فئة الدخل	متوفر جزئياً

بما

النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي زرن الطبيب قبل الولادة مرة واحدة على الأقل	غير متوفر
النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي اشرف على ولادتهن شخص متدرب	غير متوفر
النسبة المئوية للنساء الحوامل اللاتي تلقين تحصيناً ضد الكزاز	غير متوفر
النسبة المئوية للرضع الذين يولدون بوزن يقل عن ٢٥٠٠ غرام حسب نوع الجنس	غير متوفر
مدى تواتر وانتشار الأمراض التناسلية	غير متوفر

نوعية خدمات تنظيم الأسرة	غير متوفر
مدى الحصول على خدمات صحة الأمومة ونوعيتها	غير متوفر
تواتر بتر الأعضاء التناسلية بين الإناث	غير متوفر

٢- القضاء على الفقر

الصحة البدنية والعقلية	متوفر جزئياً
الإلمام بالقراءة والكتابة	متوفر

الظروف العائلية	متوفر
البطالة	متوفر
الاستبعاد الاجتماعي والعزلة الاجتماعية	غير متوفر
انعدام المأوى	غير متوفر
الأسباب الأساسية الوطنية والدولية للفقر	غير متوفر

٢ - ١ الفقر المطلق

عدد الأشخاص في كل غرفة باستثناء المطبخ والحمام	متوفر
الحصول على المياه المأمونة	متوفر
الوصول الى المرافق الصحية	متوفر
القيمة النقدية لسلة الأغذية اللازمة لتلبية المتطلبات الغذائية الدنيا	متوفر قريباً

النسبة المئوية للفقراء (الفقر أو خط الفقر المحدد على الصعيد الوطني)	غير متوفر
الحصول على الخدمات المتصلة بالصحة والتغذية والهيكل الأساسية الأهلية والبيئية	متوفر جزئياً
الدخل	متوفر
التعليم	متوفر
إمكانية الالتحاق بالقوى العاملة	متوفر
الأغذية	متوفر قريباً
أسعار الأغذية	متوفر قريباً
الحصول على الأصول الإنتاجية ولا سيما الأرض والمياه	غير متوفر
الموقع الجغرافي	غير متوفر
التحويلات العامة	غير متوفر

٢ - ٢ الفقر النسبي

الأسر التي يقل دخلها عن الحد الأدنى لمستوى الدخل (خط الفقر).	متوفر جزئياً
فجوة الفقر	غير متوفر
الأسر التي تكسب اقل من ٢٥ في المائة من الدخل المتوسط	متوفر
معاملات جيني (المقياس الموجز للتفاوت في توزيع الدخل)	متوفر
حصّة الدخل التي يحصل عليها الخمس الأدنى من حيث مستويات الدخل	متوفر

متوفر	حصصة الدخل التي يحصل عليها الخمس الأعلى من حيث مستويات الدخل
-------	--

٣- توسيع نطاق العمالة المنتجة والحد من البطالة

غير متوفر	نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي
متوفر	نصيب الفرد من دخل الأسر المعيشية المستوى والتوزيع
متوفر	معدل البطالة حسب نوع الجنس
متوفر	نسبة العمالة إلى السكان حسب نوع الجنس وعند الاقتضاء لكل من القطاعين العام والخاص

متوفر	العمالة المأجورة كنسبة مئوية من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٦٤ عاما مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان
غير متوفر	العمالة في القطاع النظامي كنسبة مئوية من العمالة الإجمالية
غير متوفر	الطول الوسيط والمتوسط لمدة التوظيف بالسنوات مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان
متوفر	الرقم القياسي للأجور الحقيقية في قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد ككل عند الإمكان
غير متوفر	نسبة الأجر المتوسط في القطاع الرسمي إلى الناتج المحلي الإجمالي
متوفر	تشتت الأجور في الصناعات التحويلية مقاسا بمعامل التباين مع الفصل بين الذكور والإناث عند الإمكان
متوفر	نسبة متوسط أجور الإناث إلى متوسط أجور الذكور في قطاع الصناعة التحويلية وفي الاقتصاد ككل عند الإمكان
غير متوفر	العمل غير المأجور خارج نطاق الاقتصاد السوقي
متوفر جزئيا	التعويضات غير الأجرية (المزايا الإضافية)
غير متوفر	استخدام الوقت
غير متوفر	مدى عدم استقرار العمالة
غير متوفر	العمالة الناقصة الظاهرة
غير متوفر	العمالة الناقصة غير الظاهرة
غير متوفر	بيانات التدريب بما فيها أنواع التدريب غير النظامية

٤- الاندماج الاجتماعي

متوفر	عدد الأشخاص في الفئات الضعيفة
متوفر	تركيب السكان حسب العمر ونوع الجنس
متوفر	التوزيع المهني
متوفر	توزيع النشاط الاقتصادي
متوفر	مستويات الدخل
متوفر	الوضع في إطار التوزيع العام للدخل
متوفر	مستويات الإسكان/المرافق مثل الحصول على المياه المأمونة والخدمات الصحية وحيز المساحة الأرضية المتاحة للشخص الواحد
غير متوفر	الوضع الصحي مثل معدل الوفيات للرضع ومعدلات الوفيات العمرية والعمر المتوقع لدى الولادة والمقادير الغذائية
متوفر	المستويات التعليمية مثل معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وعدد سنوات التعليم

الرسمي ومعدلات المشاركة للأطفال	
معدل التعرض للجريمة	غير متوفر
نسبة الأفراد الذين لهم حق التصويت	غير متوفر

٥- حالة المرأة والرجل

البيانات المدونة حسب الجنس بشأن:

السكان والأسر المعيشية	متوفر
الصحة	متوفر
الأمراض وأسباب الوفاة	متوفر جزئياً
التعليم	متوفر
معدلات الالتحاق بالمدارس	متوفر
معدلات التوقف عن الدراسة	متوفر
التعليم العالي حسب التخصص	غير متوفر
استخدام الوقت	غير متوفر
رعاية الطفل	غير متوفر
العمالة المدرة للدخل	متوفر
الأجور والمرتبات والدخول	متوفر
الدخل الفردي ودخل الأسرة المعيشية	متوفر
القطاع غير النظامي	غير متوفر
مراقبة الدخل	غير متوفر
الحصول على الأرض والسلف	غير متوفر
النفوذ والسلطة	غير متوفر
صنع القرارات	غير متوفر
استخدام الوقت	غير متوفر
العنف والجريمة	غير متوفر

وفي غضون أسابيع تنشر نتائج بحث ميزانية الأسر الذي ينتظر أن يزودنا بمعلومات عن استهلاك الأسر لمختلف السلع الاستهلاكية والمعمرة.

ويبدو من الواضح أنّ النقص كبير جداً في إحصاءات السكان والتنمية لعدم توفر أية معلومات في الظرف الحالي لدى إدارة الإحصاء المركزي عن أعداد الوفيات والولادات وعن الأوضاع الصحية للحوامل.... إلا أنّ وزارتي الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة قامتا بتقديرات لمؤشرات تتدرج في هذا المجال. نأمل أن تستمر الجهود لتأمين كلّ المؤشرات الضرورية عن طريق إجراء استقصاءات أكثر تخصصاً في هذه الإحصاءات الديموغرافية.

وتدرس حالياً إدارة الإحصاء المركزي إمكانية التعاون مع دائرة الأحوال الشخصية لكي تجمع هذه الإحصاءات لتزودنا بها، لأن بإمكانها توفير جزء أساسي من هذه المعلومات

إنّ إدارة الإحصاء المركزي تهتم كثيراً بالإحصاءات الاجتماعية وهي تنوي متابعة إجراء استقصاءات اجتماعية لاستكمال جمع البيانات عن مختلف خصائص الأسر وجوانب حياتهم. لتؤمّن بالتعاون مع باقي الوزارات كل ما يلزم من مؤشرات لمتّخذي القرارات ورسمي السياسات الإنمائية.